J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.2 (8): 1049 - 1069, 2011

GLOBAL ECONOMIC CRISIS AND ITS EFFECTS ON FOREIGN TRADE OF THE MOST IMPORTANT CEREAL CROPS IN EGYPT

Shata, M. A. M.
Agric. Economics Dept., Almansoura University
E-mail: drshata@mans.edu.eg

الأزمة الإقتصادية العالمية وتداعياتها على التجارة الخارجية لأهم محاصيل الحبوب فى مصر

محمد على محمد شطا
قسم الإقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة المنصورة - مصر

الملخص

تعتبر الأزمة العالمية الراهنة هى أزمة معقدة ومركبة وقد إنتقلت إلى الإقتصاد المصري من أكثر من قناة منها قطاع التجارة الخارجية ، وقطاع السياحة ، الإستثمارات الإجنبية ، وكذلك قطاع العمالة ، و قناة السويس ، وتتمثل مشكلة البحث فى أن الإقتصاد العالمي قد تعرض لحالة من عدم الإستقرار نتيجة للأزمة المالية والتى بلغت ذروتها فى منتصف سبتمبر ٢٠٠٨ سرعان ما إنتقلت لمعظم دول العالم خاصة فى ظل ضخامة حجم الإقتصاد الأمريكي الذي يبلغ نحو ١٤ تريليون دولار وتشكل تجارته الخارجية نحو ١٠% من التجارة العالمية من ناحية وتزامنها مع الأزمة الغذائية التى شهدها العالم مع مطلع عام ٢٠٠٨ وما أدت إليه من مضاعفة اسعار الغذاء فى العالم والتى بلغت ذروتها فى الأشهر الأولى لعام ٢٠٠٨ ، ومع إعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوربي شريكين رئيسيين مع مصر فى تجارتها الخارجية فقد تأثر الإقتصاد المصري بهذه الأزمة وخاصة فى التجارة الخارجية للحبوب الأمر الذي له تأثيره على الأمن الغذائي المصري ، ولذلك فقد إستهدف البحث محاولة إلقاء الضوء على الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على التجارة الخارجية للحبوب والتوصل إلى مجموعة من الحلول والمقترحات لتقليل اثار تلك الأزمة ومحاولة تجنبها فى المستقبل .

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها إرتفاع سعر إستيراد الطن من القمح والذرة الشامية من نحو 1433.81 ، 1176.96 جنيها قبل الأزمة إلى نحو 3095.89 ، 2099.36 جنيهاً بعد الازمة على الترتيب بما يعادل نحو ٢١٥.٩٢% ، 178.37% على التوالي وعدم إستقرار أسعار الورادات خلال فترة الأزمة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة .

وقد إنتهى البحث بمجموعة من التوصيات منها التوسع فى إنتاج محاصيل الحبوب وبصفة خاصة القمح والذرة وترشيد إستهلاكهما بما يساعد على تحقيق الأمن الغذائي وعدم التعرض للأزمات ، وإعادة هيكلة قطاع التجارة الخارجية وبصفة خاصة من ناحية التوزيع الجغرافي والذي يعتمد على دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بما يساعد على التقليل من الأثار الإقتصادية المحتملة لوقوع أي أزمة مستقبلاً .

المقدمة

شهد الإقتصاد العالمي العديد من الأزمات خلال القرن الماضي كان ابرزها أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ والتى إستمر تأثيرها حتى عام ١٩٣٢ ثم أزمة الديون البولندية ، وأزمة المكسيك والأرجنيتن وصولاً لأزمة النمور الأسيوية التى وقعت فى دول شرق أسيا عام ١٩٩٧ . وتعتبر الأزمة العالمية الحالية والتى وقعت فى عام ٢٠٠٨ هى أخطر الأزمات التى تعرض لها الإقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير ، وتأتى خطورة هذه الأزمة من كونها إنطلقت من اقوى إقتصاد فى العالم بل يعتبر قاطرة الإقتصاد العالمي نظراً لأنه يشكل نحو 40% من الإقتصاد العالمى ، ونحو ١٠% من التجارة الخارجية العالمية إضافة إلى أن أسواق المال الأمريكية تحتل موقع القيادة فى اسواق المال العالمية الأمر الذي يؤدي إلى سرعة إنتقال اي تأثير يقع على الإقتصاد الإمريكي إلى معظم دول العالم .

وتعتبر الأزمة العالمية الراهنة أزمة معقدة ومركبة لكونها تتكون فى داخلها من ثلاث أزمات هى:-

١- الأزمة الغذائية

2 - أزمة الطاقة
3 - الأزمة المالية

وتعود الأزمة الحالية إلى فبراير من عام ٢٠٠٧ فى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عدم سداد قروض الرهن العقاري وما تبعه من تدهور كبير فى البورصات وخاصة بورصة وول ستريت ، إلا أن عام ٢٠٠٨ يعتبر العام الأسوأ ، ولذا سمي بعام الأزمة نظراً لإنتقال تلك الأزمة إلى معظم دول العالم سواء الدول الأوربية أو الأسيوية ، بالإضافة إلى الدول العربية وما أطلق عليها بالأزمة المالية ، إضافة إلى الأزمة الغذائية التى شهدها العالم وما أدت إليه من مضاعفة اسعار الغذاء فى العالم والتى بلغت ذروتها فى الأشهر الأولي لعام ٢٠٠٨ .

وتعبر التجارة الخارجية أحد القنوات المسئولة عن إنتقال الأزمة الإقتصادية العالمية إلى الإقتصاد المصري حيث تشير الإحصائيات إلى أن نحو 32% من الصادرات المصرية تتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية ونحو 33% إلى لدول أوربا ، فى حين تأتي نحو 32.5% من الواردات المصرية من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا . ومن ثم فإن أثار وتداعيات تلك الأزمة قد يكون لها تأثيرها على التجارة الخارجية الزراعية بصفة عامة ومحاصيل الحبوب بصفة خاصة حيث يعتبر محصول الأرز أحد أهم الصادرات الزراعية المصرية حيث بلغت قيمة صادراته فى عام ٢٠٠٨ نحو 889.4 مليون جنيهاً بما يعادل نحو 6.95% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية فى نفس العام والبالغة نحو 12.8 مليار جنيه والذي قد يتحول إلى محصول إستيرادي فى ظل إستمرار تأثير تلك الأزمة ، كما يعتبر واردات القمح والذرة الشامية من الواردات الرئيسية الزراعية المصرية حيث بلغت قيمة كلاً منهما نحو 11495.3 ، 5293.2 مليون جنيه فى عام ٢٠٠٨ بما يعادل نحو 46.35% ، 21.34% من إجمالي قيمة الورادات الزراعية فى نفس العام والبالغة نحو 24.8 مليار جنيه كما أن مصر هى أكبر مستورد للقمح فى العالم مما يؤثر بالطبع على الأمن الغذائي المصري .

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث فى إلقاء الضوء على أهم التداعيات والأثار الحقيقية للأزمة العالمية الراهنة والتى زادت حدتها فى عام ٢٠٠٨ نتيجة تعرض الإقتصاد الأمريكي لأزمة مالية سرعان ما إنتقلت إلى أوربا وهما الشريكان الرئيسيان لمصر فى تجارتها الخارجية حيث تشير الإحصائيات إلى أن نحو 32% من الصادرات المصرية تتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية ونحو 33% إلى لدول أوربا ، فى حين تأتي نحو 32.5% من الواردات المصرية من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا ، ناهيك عن أن أكثر من ٥٠% من الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى جمهورية مصر العربية مصدرها أمريكا ودول أوربا ، ومن ثم فإنه يمكن التوصل إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات التى قد تساعد فى مواجهة تلك الأزمة ، خاصة فى مجال التجارة الخارجية للحبوب فى مصر وفى مجال تحقيق الأمن الغذائي المصري .

مشكلة البحث

لقد تعرض الإقتصاد العالمي إلى حالة من عدم الإستقرار نتيجة للأزمة الإقتصادية العالمية والتى بلغت ذروتها فى منتصف سبتمبر ٢٠٠٨ سرعان ما إنتقلت لمعظم دول العالم بسبب ضخامة حجم الإقتصاد الأمريكي الذي يبلغ نحو 14 تريليون دولار ، فضلاً عن أن تشكل تجارته الخارجية نحو 10% من التجارة العالمية مما كان سبباً فى تزايد إهتمام كافة دول العالم بمواجهة الأزمة المالية دونما إعتبار لتصاعد أزمة الغذاء وما أدت إليه من تفاقم لمشكلة الغذاء نتيجة إستحواذ إهتمام العالم نحو مواجهة الأزمة المالية على حساب تصاعد أزمة الغذاء ، إضافة إلى عدم إستقرار أسواق الغذاء نتيجة كل من زيادة ظروف عدم اللايقين وتأثير الأزمة على النواحى الإئتمانية لمنتجى الغذاء الرئيسيين على مستوي العالم وهم الولايات التحدة الأمريكية ودول أوربا وما نتج عنهما من إنخفاض الإنتاج العالمي من الغذاء ، بالإضافة إلى ذلك فقد أدى الإرتفاع المستمر فى أسعار الطاقة إلى زيادة الطلب على الوقود الحيوي مما أدي إلى زيادة الطلب على المحاصيل المستخدمة كمواد أولية فى إنتاجه حيث بلغ الإنتاج العالمى من الإيثانول [1] نحو 16942 مليون جالون ساهم محصول الذرة فيه بنحو 7573.4 مليون جالون بما يعادل نحو 44.7% ، فى حين ساهم محصول القمح بنحو 600.9 مليون جالون بنسبة 3.5% وذلك فى عام ٢٠٠٧ ، أما فى عام 2008 فقد إرتفع حجم الإيثانول إلى نحو 20369 مليون جالون ، ساهم محصول الذرة بنسبة 50.1% بما يعادل نحو 10207.4 مليون جالون ومحصول القمح بنحو 3.9% بما يعادل نحو 792.6 مليون جالون ، وقد ترتب على ذلك إرتفاع

(١) حمدية محمود موسي (دكتور) وأخرون : الوضع الراهن لإنتاج الوقود الحيوي وأثره على واردات مصر من الذرة والسكر ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ، المجلد ٢٠ ، العدد ٢ ، ٢٠١٠

السعر العالمي لكل من هذين المحصولين مع ملاحظة أنهما من أهم الواردات الزراعية المصرية ، حيث إرتفع سعر القمح من نحو 1433.8 جنيها للطن فى عام 2007 إلى نحو 3095.9 جنيها فى عام 2008 أو ما يعادل نحو 215.92% مما كان عليه فى عام 2007 ، بينما إرتفعت الأسعار العالمية للذرة الشامية من نحو 1185.6 جنيها للطن فى عام 2007 ونحو 2099.4 جنيها فى عام 2008 بما يعادل نحو 177.07% مما كان عليه فى عام 2007 ، وأما عن محصول الأرز وهو من أهم الصادرات الزراعية المصرية فقد إرتفعت أسعاره العالمية من نحو 1893 جنيها فى عام 2007 إلى نحو 2278.9 جنيها فى عام 2008 بنسبة 120.38% . الأمر الذي يستدعي ضرورة دراسة أثر تلك الأزمة على التجارة الخارجية لأهم محاصيل الحبوب سواء التى يتم تصديرها او إستيرادها لما لذلك من أهمية فى إستقرار كل من الأمن الغذائي والإقتصادى والسياسى المصري .

هدف البحث

يستهدف البحث إلقاء الضوء على الأزمة العالمية وتداعياتها على التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب بإعتبار أن التجارة الخارجية هى القناة الرئيسية لإنتقال الأزمة إلى مصر وذلك بدراسة مجموعة من الأهداف الفرعية وهى :-

- مفهوم الأزمة المالية وأهم أسبابها ومدى ترابطها مع الأزمة الغذائية
- أثر تلك الأزمة على التجارة الخارجية لأهم محاصيل الحبوب
- أهم الحلول والمقترحات لتقليل اثار تلك الأزمة وتداعياتها ومحاولة تجنبها فى المستقبل

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

إعتمد البحث فى تحقيق أهدافه على إستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية والإقتصاد القياسي وذلك من خلال مجموعة من النماذج منها :-

(أ) تحليل التباين Analysis of Variance والذى يستخدم بصفة عامة لقياس دلالة الفروق بين مجموعتين أوأكثر من البيانات ولذا سيتم إستخدامه فى تحيد مدى وجود فروق معنوية أو حقيقية تعكس اثر الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية للحبوب .

(ب) تقدير أثر الأزمة المالية العالمية علي التجارة الخارجية للحبوب بإستخدام المتغيرات الصورية (dummy variables) والتى تستخدم عادة [1] كممثل لبعض المتغيرات النوعية أو الوصفية التى تؤثر فى الظواهر الإقتصادية ، وتأخذ قيمتين تحكميتين فقط هما الصفر والواحد فهى تأخذ القيمة واحد عند وجود خاصية معينة ، والقيمة صفر عند غياب هذه الخاصية ، كما أنها تستخدم فى نماذج الإنحدار إما كمتغيرات تفسيرية أو كمتغيرات تابعة إلا أن التركيز الأكبر عليها كمتغيرات تفسيرية للعديد من الإستخدمات منها تعيين التغيرات الهيكلية وقد تم تقدير معادلة إنحدار واحدة تمثل فترة الدراسة كلها مع تحديد وجه الإختلاف فى سلوك الظاهرة (الأزمة الإقتصادية العالمية) عبر فترات الدراسة وفى ضوء ذلك فإن النموذج العام يمكن صياغته على النحو التالي :-

$$p_i = a_1 + a_2 D_2 + a_3 D_3 + b_1 x_i + b_2 D_2 x_i + b_3 D_3 x_i + u_i$$

حيث أن (p_i) المتغير التابع فى النموذج وهو السعر سواء سعر الواردات أو سعر الصادرات (x) متغير الزمن

(D_2) متغير صورى يأخذ القيم صفر فى الفترتين الأولي والثالثة ، ١ فى الفترة الثانية .

(D_3) متغير صورى يأخذ القيم صفر فى الفترتين الأولي والثانية ، ١ فى الفترة الثالثة .

وفى حالة تحقق معنوية النموذج المقدر يتم إشتقاق معادلة لكل فترة لتحديد إتجاه ومقدار التغير .

١- معادلة الفترة الأولي عندما تكون ($D_2 = D_3 = 0$) تمثلها المعادلة التالية

$$p_{i1} = a_1 + b_1 x_i$$

---

(١) عبد القادر محمد عبد القادر (دكتور) : الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية (طبع – نشر – توزيع) الأسكندرية ، ١٩٩٨ ، صـ ٢٧٣

٢- معادلة الفترة الثانية عندما ($D_2=1, D_3=0$) تمثلها المعادلة التالية

$$p_{i2}=(a_1+a_2)+(b_1+b_2)x_i$$

٣- معادلة الفترة الثالثة عندما ($D_2=0, D_3=1$) تمثلها المعادلة التالية

$$p_{i3}=(a_1+a_3)+(b_1+b_3)x_i$$

(ج) الأرقام القياسية :- وهذه تستخدم كمؤشرات إحصائية لقياس التغيرات التى تطرأ على ظاهرة ما أو مجموعة من الظواهر بالنسبة لأساس معين . وقد تم إستخدام نموذج الرقم القياسي التجميعي غير المرجح للتعرف على مدي تلك التغيرات وذلك على النحو التالي : -

- الرقم القياسي التجميعي للكمية المصدرة أو المستوردة من المحصول

$$I_q=\frac{\sum q_t}{\sum q_0}\times 100$$

حيث ($\sum q_0$) مجموع الكمية المصدرة أو المستوردة فى فترة الأساس

($\sum q_t$)مجموع الكمية المصدرة أو المستوردة فى فترة المقارنة

- الرقم القياسي التجميعي لقيمة الصادرات أو الواردات

$$I_v=\frac{\sum v_t}{\sum v_0}\times 100$$

حيث ($\sum v_0$) مجموع قمية الصادرات أو الواردات فى فترة الأساس

($\sum v_t$) مجموع قمية الصادرات أو الواردات فى فترة المقارنة .

- نموذج الرقم القياسي البسيط للأسعار والكميات والقيم للمقارنة بين فترات الدراسة على النحو التالي:-

$$I_v=\frac{v_t}{v_0}\times 100 \quad , \quad I_q=\frac{Q_t}{Q_0}\times 100 \quad , \quad I_p=\frac{p_t}{p_0}\times 100$$

حيث p_t , v_t , q_t كمية وقيمة وسعر السلعة فى سنة المقارنة

p_0 , v_0 , q_0 كمية وقيمة وسعر السلعة فى سنة الأساس

بالإضافة إلى بعض المقاييس الإحصائية الوصفية مثل الوسط الحسابي، معامل الإختلاف، معدل التغير .

وقد إعتمد البحث فى الحصول على البيانات اللازمة لتحقيق هدف الدراسة من مصادر متعددة منها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، العديد من المراجع العلمية المتعلقة بموضوع البحث ، وهنا تجب الإشارة إلى أنه قد تم تجميع سلسلة من البيانات الشهرية للتجارة الخارجية لكل من القمح والأرز والذرة الشامية خلال الفترة من يناير 2007 وحتى ديسمبر 2009 وتقسيم تلك الفترة إلى ثلاث فترات الأولي من يناير إلى ديسمبر عام 2007 لتمثيل فترة ما قبل الأزمة ، والفترة من يناير إلى ديسمبر عام 2008 فترة الأزمة ، والفترة من يناير إلى ديسمبر 2009 لتمثل فترة ما بعد الأزمة وبداية إستعادة الوضع الإقتصادي لطبيعته قبل وقوعها .

النتائج ومناقشتها

أولاً : مفهوم الأزمة المالية وأسباب وقوعها

يقصد بالأزمة بصفة عامة وجود خلل يؤثر تأثيراً مادياً على نظام ما بما يهدد الأسس أو الإفتراضات الرئيسية التى يقوم عليها هذا النظام كنتيجة طبيعية لتزايد وتراكم مستمر لأحداث غير متوقعة على مستوي جزء من هذا النظام أو النظام كله .

أما الأزمة المالية فهى التدهور الحاد فى الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول لعل أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلى فى أداء مهامه الرئيسية بحيث يحدث تدهور كبير وسريع فى قيمة العملة وأسعار الأسهم مما ينجم عنه أثاراً سلبية على كل من الإنتاج والعمالة وإعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية للدولة .

وتحدث عادة الأزمات بصورة مفاجئة ويكون سببها الرئيسي تدفق روؤس أموال للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع فى الإقراض دون التأكد من القدرة الإئتمانية للمقترضين ، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان السيولة وعندها يحدث إنخفاض فى قيمة العملة مؤدياً إلى حدوث موجات من التدفق الراسمالي إلى الخارج ، ولذا يمكن القول أن الازمة المالية الحالية هى مجموعة من التداعيات الناتجة عن أزمة الرهون العقارية التى ظهرت فى عام ٢٠٠٧ فى الولايات المتحدة الأمريكية بأسبابها المختلفة .

أسباب الأزمة العالمية

يعتبر تحديد الأسباب الحقيقة لأي مشكلة أو أزمة أقتصادية نقطة الإنطلاق لعلاج تلك الأزمة أو على الأقل محاولة التقليل من أثارها المتوقعة فى المستقبل ، ولقد سبقت الإشارة إلى أن الأزمة العالمية تشمل فى داخلها الأزمة الغذائية والأزمة المالية مما يستدعي الإشارة إلى أسباب كل منها :-

أسباب الأزمة الغذائية

١- التغيرات المناخية
٢- إرتفاع المستوي المعيشي فى العديد من الدول ذات الكثافة السكانية العالية
٣- إستخدام المحاصيل الزراعية فى إنتاج الوقود الحيوي
٤- عدم إستقرار سعر الدولار
٥- القيود المفروضة على القطاع الزراعى

أسباب الأزمة المالية

يمكن تقسيم أسباب الأزمة المالية إلى أسباب رئيسية وأخري ثانوية على الرغم من أنها فى مجملها ترجع إلى السلوك الإنساني فى التعامل مع بعض التغيرات الإقتصادية فى المجتمع .

(أ) الأسباب الرئيسية

(١) الإرتفاع المغالي فى أسعار العقارات بما لا يتناسب مطلقاً مع ظروف العرض والطلب الحقيقي فى أمريكا نتيجة سهولة الحصول على القروض .

(٢) الإرتفاع المتزايد فى اسعار العقارات أدى إلى ظهور ما يسمي بالرهون العقارية الأقل جودة (رهون من الدرجة الثانية) وهى رهون عقارية تمنحها البنوك للمقترضين تكون بضمان الفرق بين القيمة السوقية للعقار وقيمة القرض الأول وهذا النوع من القروض أكثر خطورة وخاصة فى حالة إنخفاض أسعار العقارات مما ينتج عنه أعباء جديدة على المقترضين .

(٣) جدولة الديون حيث تقوم بعض الموسسات المالية أو الأفراد بجدولة ديونها من خلال الحصول على قروض جديدة بسعر فائدة أعلى لسداد القرض القديم أو رفع سعر الفائدة على القروض الأصلية ، مما ينتج عنه زيادة حجم المديونية على المؤسسات المالية أو الأفراد وعجزها عن السداد .

(٤) إنتشار ظاهرة التوريق وهى تحويل الرهون العقارية إلى أوراق مالية يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية على أصل واحد بمعني أن البنوك تستخدم القروض والرهون العقارية فى إصدار أوراق مالية جديدة تستخدم من قبلها فى الإقتراض من المؤسسات المالية الأخري بضمات تلك الرهون وذلك نتيجة وجود قدر كبير من التشابك والترابط بين المؤسسات المالية وبعضها البعض .

(٥) ضعف الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية سواء رقابة البنوك المركزية على بنوك الإستثمار أو الرقابة على المؤسسات المالية المتوسطة وبصفة خاصة تلك الموسسات التي تصدر المشتقات المالية التى تعتمد على المعاملات المالية الوهمية ورقية الشكل وهذه بطبيعتها لا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات .

(٦) الإنتقال من إقتصاد حقيقي يقوم على إنتاج السلع والخدمات إلى إقتصاد مالي يقوم على أدوات مالية غير مرتبطة بأصول عينية .

(٧) التوسع فى المضاربات فى الأسواق المالية وما ينتج عنه من إرتفاع القيم السوقية عن القيم الفعلية مما يؤدي إلى إرتفاع سعر الفائدة على القروض .

(٨) إرتباط التعاملات المالية العالمية بالدولار مما يسهل من إنتشار الأزمة وإنتقالها إلى معظم دول العالم .

(ب) الأسباب الثانوية

(١) إنتشار بعض مظاهر الإستغلال الإقتصادى ومنها الغش ، والفساد
(٢) إنتشار ثقافة الربح السريع
(٣) السلوك السيئ لبعض الأشخاص بالمؤسسات المالية وذلك من خلال مساعدة المقترضين فى الحصول على قروض بدون ضمانات حقيقية مقابل الحصول على عمولات مرتفعة .
(٤) التوسع فى إستخدام نظام البطاقات الإئتمانية بدون رصيد مما قد ئؤدي إلى عدم القدرة على السداد .
(٥) الخوف والذعر الذى أصاب المودعين وما صاحبه من سحب مفاجئ لودائعهم خوفا من إنهيار المؤسسات المالية .

هذا ويتضح من الشكل رقم (١) أنه على الرغم من إختلاف مسببات كل من الأزمة الغذائية والأزمة المالية إلا أنهما متشابكتين بشكل معقد من خلال تأثيرهما على بعضهما البعض ففي حين أدت الأزمة الغذائية إلى إرتفاع مستويات أسعار السلع الغذائية وما ترتب عليه من إنخفاض القوة الشرائية ، يلاحظ أن الأزمة المالية قد صاحبها فى نفس الوقت ركود إقتصادى مما دفع بأسعار السلع الغذائية إلى مستويات أقل بسبب تناقص الطلب على السلع الزراعية نتيجة ندرة راس المال الناجمة عن تلك الأزمة مما يؤدي ذلك كله إلى حدوث عدم إستقرار فى كل من الأمن الإقتصادي والسياسي والغذائي

شكل رقم (١) التزامن والترابط بين الأزمة الغذائية والأزمة المالية

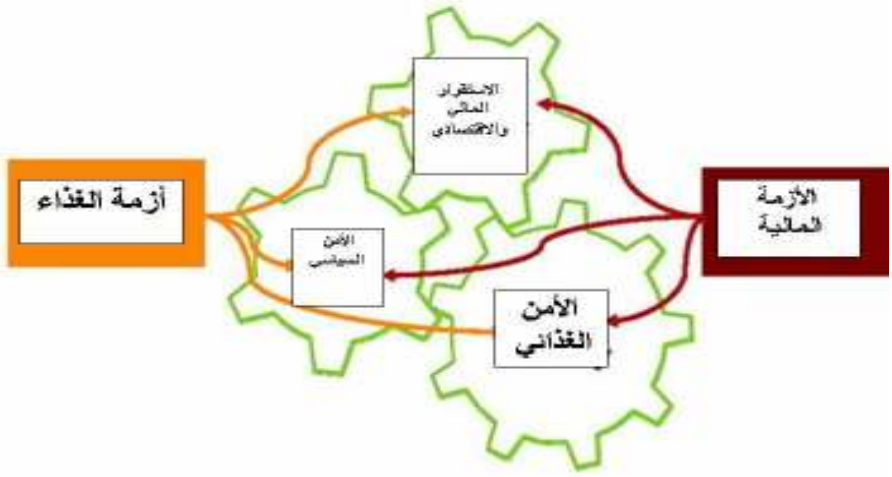

Source : Von Braun, J.(2008) Food and Financial Crises : Implications For Agriculture and Poor, (Washington, D.C. International Food Policy Research Institute), P 1-2 .

ثانياً : أثر الأزمة الإقتصادية العالمية على أسعار محاصيل الحبوب

سبق الإشارة إلى أن الأزمة العالمية بمكوناتها الغذائية والمالية وأزمة الطاقة قد أدت بصورة مباشرة إلى إرتفاع مستويات الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية ، إضافة إلى ما أحدثته من عدم إستقرار فى أسواق السلع الزراعية وما نتج عن ذلك من إنخفاض فى الكميات المنتجة عالمياً من الغذاء ، وإستمرار الإعتماد على السلع الزراعية فى إنتاج الوقود الحيوي ولذا تتناول الدراسة أثر الأزمة العالمية على أسعار محاصيل الحبوب موضوع البحث وما ترتب على ذلك من أثار على الكميات سواء المستوردة أو المصدرة منها وكذا على قيم واردات وصادرات تلك المحاصيل .

أ - أثر الأزمة الإقتصادية العالمية على الواردات من القمح

١- تطور سعر الواردات من القمح خلال الفترة من يناير ٢٠٠٧ إلى ديسمبر ٢٠٠٩

يتبين من دراسة بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق والشكل البياني رقم (١) أن سعر الورادات من القمح خلال الفترة من يناير ٢٠٠٧ إلى ديسمبر ٢٠٠٧ قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ١١٧٤.١٣ جنيهاً للطن فى شهر مارس وحد أقصي بلغ نحو ١٨٤٢.٢١ جنيهاً فى شهر أكتوبر بمتوسط شهري بلغ حوالى ١٤٣٣.٨١ جنيهاً تلك الفترة ، كما يتبين من الجدول رقم (١) بالبحث أنه يتزايد شهرياً بنحو ٦٥.٤١ جنيها للطن بنسبة ٤.٥٦% من متوسطه الشهري خلال هذه الفترة وذلك بصفة مؤكدة إحصائياً الأمر الذي يعزي إلى ما شهدته هذه الفترة من أزمة غذائية نتيجة التغيرات المناخية وإنتاج الوقود الحيوي وما نتج عنه من تصاعد فى مستوى الأسعار العالمية للسلع الزراعية الغذائية عامة ولمحاصيل الحبوب خاصة .

جدول رقم (1): أثر الأزمة الإقتصادية العالمية على الواردات المصرية من محصول القمح

الفترة	المتغير	المتوسط	معامل الإختلاف	الرقم القياسي التجميعي	الأثر المطلق	الأثر النسبي	ANOVA ANALYSIS
قبل الأزمة	كمية الواردات	491.7	39.29	100	-----	----	
أثناء الأزمة		348.84	63.24	70.95	(١٧١٤.٣)	%٢٩.٠٥	(3.35)*
بعد الأزمة		299.38	48.47	60.89	(٢٣٠٧.٨)	%٣٩.١١	
قبل الأزمة	سعر الواردات	1433.81	18.69	100	--	---	
أثناء الأزمة		3095.89	37.68	215.92	١٦٦٢.٠٨	١١٥.٩٢	(14.19)**
بعد الأزمة		2562.38	24.44	178.71	١١٢٨.٥٧	٧٨.٧١	
قبل الأزمة	قيمة الواردات	735.28	50.7	100	----	----	
أثناء الأزمة		957.94	54.29	130.28	٢٦٧١.٩	%٣٠.٢٨	(1.33)N.S
بعد الأزمة		713.64	40.97	97.06	(٢٥٩.٧)	%٢٦.١٥	

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (2) بالملحق

أما عن سعر الوادات من القمح خلال الفترة من يناير ٢٠٠٨ وحتى ديسمبر ٢٠٠٨ فإنه يتبين من دراسة الجدول رقم (٢) بالملحق أنه قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ١٨٦٤.٨٧ جنيهاً فى شهر أبريل وحد أقصي بلغ حوالى ٥٦٣٣.٥٤ جنيهاً فى شهر يناير بمتوسط شهري يبلغ نحو ٣٠٩٥.٨٩ جنيهاً .

وبدراسة قيم الرقم القياسي البسيط لسعر الواردات من القمح خلال هذه الفترة يتبين إستمرار الأسعار فى التزايد حتى وصلت ذروتها فى بداية هذه الفترة حيث قدر الرقم القياسي بنحو ٤٥٥.٣٥% فى شهر يناير الأمر الذي يعكس تأثير الأزمة الغذائية نتيجة التغيرات المناخية وإنتاج الوقود الحيوي وما نتج عنه من تصاعد فى مستوى الأسعار العالمية للسلع الزراعية الغذائية عامة ولمحاصيل الحبوب خاصة ، وبدراسة تطور سعر الواردات خلال هذه الفترة فقد تبين إنخفاضه شهرياً بنحو ١٥٠.٣٣ جنيهاً بنسبة ٤.٨٥% من متوسطه الشهري الأمر الذي يعكس بداية ظهور الأزمة المالية والتى بلغت ذروتها فى سبتمبر من هذه الفترة وما نتج عنها من ندرة فى رأس المال نتيجة إتجاه إهتمام العالم لمعالجة الأزمة المالية .

هذا وبدراسة سعر الورادات خلال الفترة من يناير ٢٠٠٩ وحتى ديسمبر ٢٠٠٩ والتى تعكس مدى قدرة الإقتصاد العالمي على التغلب على حدة الأزمة العالمية فيتبين من مؤشرات الجدول رقم (٢) بالملحق والشكل البياني رقم (١) أنه تراوح بين حد أدنى بلغ نحو١٤٢٢.٢٧ جنيهاً فى شهر ديسمبر وحد أقصي بلغ نحو ٣٤٠١.٢٣ جنيهاً فى شهر مايو بمتوسط شهري بلغ نحو ٢٥٦٢.٣٨ جنيهاً ، كما يتبين إستمرار تأثير الأزمة العالمية على أسعار الورادات من القمح مقارنة بنظيرتها خلال عام ٢٠٠٧ حيث تعدت نسبة الرقم القياسي للأسعار ١٠٠% فى كل شهور تلك الفترة إلا أن هذه الفترة قد شهدت إنخفاضاً فى مستوى الأسعار مقارنة بالفترة السابقة لها والتى سميت بفترة الأزمة حيث قدر المتوسط الشهرى خلال هذه الفترة بما يعادل نحو ٨٢.٧٣% من فترة الأزمة وهذا الأمر منطقياً حيث أن إتجاه رأس المال لعلاج أثار الأزمة المالية كان على حساب أزمة الغذاء ومن ثم أنخفضت الأسعار حيث تبين إنخفاض أسعار واردات القمح بنحو ٩١.٣٨ جنيهاً شهرياً بنسبة ٣.٥٧% من متوسطه الشهري خلال هذه الفترة (جدول رقم (١)) .

٢- أثر الأزمة على سعر الواردات المصرية من القمح

بعد إستعراض تطور سعر الواردات من القمح خلال فترات الدراسة الثلاث فقد تم إستخدام أسلوب المتغيرات الصورية لتطور سعر الواردات المصرية من القمح بالألف جنيه خلال الفترات المشار إليها وكذلك تحليل التباين (ANOVA) لتحديد أثر الأزمة العالمية عليها حيث تبين وجود أثر للأزمة العالمية على أسعار

الواردات وذلك من خلال قيم (F) ومعامل التحديد (R^2) والتى تعكس معنوية النموذج المقدر عند مستوي معنوية ١% ، وقيمة (F) لتحليل التباين والتى بلغت نحو ١٤.١٩ .

ولتحديد مقدار هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة إنحدار لكل فترة على حده وحساب مجموعة من المقاييس الإحصائية كما هو موضح بالجدول رقم (١) حيث تبين تناقص معدل التغير الشهري فى سعر الواردات خلال فترات الدراسة بل وتحوله من زيادة فى الفترة الأولي إلى إنخفاض فى الفترتين الثانية والثالثة ويعزي ذلك إلى أن إرتفاع الأسعار الذي صاحب الأزمة فى بدايتها من خلال الأزمة الغذائية والتى بلغت ذروتها مع بداية الفترة الثانية التى سميت بعام الأزمة حيث إرتفع المتوسط الشهري لأسعار الواردات من نحو ١٤٣٣.٨١ جنيها فى الفترة الأولي إلى نحو ٣٠٩٥.٨٩ جنيهاً فى الفترة الثانية (فترة الأزمة) بنسبة ٢١٥.٩٢% . كما تشير قيمة معامل الإختلاف إلى عدم إستقرار أسعار الوارادات خلال فترة الأزمة مقارنة بالفترة السابقة لها كنتيجة طبيعية لتزامن الأزمة الغذائية والأزمة المالية .

هذا ويقدر الأثر المطلق للأزمة فى صورة إستمرار إرتفاع سعر واردات القمح والذي بلغ حوالى ١٦٦٢.٠٨ جنيهاً للطن ، فى حين بلغ الأثر النسبي نحو ١١٥.٩٢% .

هذا وبمقارنة مؤشرات فترة ما قبل الأزمة بنظيرتها بعد الأزمة يتبين إنخفاض سعر الواردات مقارنة بفترة الأزمة إلا أن تأثير الأزمة مستمر حيث قدر متوسطه الشهري بنحو ٢٥٦٢.٣٨ جنيهاً للطن بنسبة ١٧٨.٧١% مما كان عليه فى فترة ما قبل الأزمة . بالإضافة إلى ذلك تعكس قيم معامل الإختلاف إستقراراً فى أسعار الواردات خلال هذه الفترة مقارنة بفترة الأزمة ، الأمر الذي يشير إلى إمكانية إستيعاب الإقتصاد العالمي لتأثير الأزمة الإقتصادية العالمية .

وقد قدر الأثر المطلق لفترة ما بعد الأزمة بنحو ١١٢٨.٥٧ جنيهاً بنسبة بلغت نحو ٧٨.٧١% مما كان عليه فى فترة ما قبل الأزمة (الأثر النسبي) .

٣- اثر الأزمة الإقتصادية العالمية على كمية الواردات من القمح .

تشير قيمة (F) لإختبار تحليل التباين (ANOVA) والبالغة نحو ٣.٣٥ إلى وجود فروق حقيقية أو جوهرية بين متوسطات الكميات المستوردة من القمح خلال فترات الدراسة مما يشير لوجود تأثير للأزمة العالمية على كمية الواردات المصرية من القمح وقد تأكدت معنوية تلك الفروق إحصائياً عند مستوي معنوية ١% . كما يتبين من مؤشرات الجدول رقم (١) الأثر السلبي للأزمة الإقتصادية على كمية الواردات من القمح حيث إنخفض المتوسط الشهري للكمية المستوردة من نحو 491.7 ألف طن فى الفترة الأولي (ما قبل الأزمة) إلى نحو 348.84 ألف طن فى الفترة الثانية (فترة الأزمة) بنسبة 70.94% . كما قدر الرقم القياسي التجميعى للكمية المستوردة فى فترة الأزمة بنحو 70.94% من نظيره قبل الأزمة وهذه نتيجة منطقية حيث أدت الإزمة المالية وتزامنها مع الأزمة الغذائية إلى إرتفاع أسعار الواردات القحمية بلغ أقصاه فى فترة الأزمة . وتشير قيمة معامل الإختلاف الواردة بذات الجدول إلى عدم إستقرار كمية الواردات الشهرية من القمح فى فترة الأزمة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة . وقد قدر الأثر المطلق للأزمة الإقتصادية على كمية الواردات فى صورة إنخفاض لكمية الواردات قدر بنحو 1714.3 ألف طن بنسبة بلغت نحو 29.05% مما كان عليه قبل الأزمة (وهو ما يطلق عليه الأثر النسبي)

وبدراسة مؤشرات الجدول والمتعلقة بالفترة الثالثة التى تحدد قدرة الإقتصاد العالمي بصفة عامة والإقتصاد القومى بصفة خاصة على مواجهة تلك الأزمة فقد تبين إنخفاض المتوسط الشهري للكمية المستوردة إلى نحو ٢٩٩.٣٨ ألف طن بنسبة ٦٠.٨٧% مما كان عليه قبل الأزمة ونحو ٨٥.٨٢% من نظيره في فترة الأزمة ، كما قدر الرقم القياسي التجميعي لكمية الوارادات فى فترة ما بعد الأزمة بنحو ٦٠.٨٧% مما كان عليه قبل الأزمة . وقدر الأثر المطلق للأزمة بنحو ٢٣٠٧.٨ ألف طن والأثر النسبي بنحو ٣٩.١٣% ، إلا أن قيمة معامل الإختلاف تعكس إستقرار الكميات المستوردة خلال فترة ما بعد الأزمة مقارنة بفترة الأزمة الأمر الذي يشير إلى قدرة الإقتصاد العالمي والقومى على إستيعاب أثر الأزمة العالمية .

٤- اثر الأزمة الإقتصادية العالمية على قيمة الواردات من القمح

يتبين من دراسة مؤشرات الجدول رقم (١) أن الأزمة العالمية قد أدت إلى إرتفاع قيمة الواردات حيث إرتفاع المتوسط الشهري لقيمة الواردات من أن نحو ٧٣٥.٢٨ مليون جنيه قبل الأزمة إلى نحو ٩٥٧.٩٤ مليون جنيه بعد الأزمة بما يعادل نحو ١٣٠.٢٨% مما كان عليه قبل الأزمة على الرغم من إنخفاض المتوسط الشهري لكمية الوارادات مما يعكس أثر حقيقي للأزمة متمثلاً فى أسعار الواردات بنسبة فاقت الإنخفاض فى الكميات المستوردة . هذا وقد قدر الرقم القياسي التجميعى لقيمة الواردات بنحو ١٣٠.٢٨% لفترة الأزمة مقارنة بالفترة السابقة . وتشير قيمة معامل الإختلاف إلى عدم إستقرار قيمة الواردات من القمح خلال فترة الأزمة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة الأمر الذي يؤكد تأثير الأزمة العالمية على قيم الواردات.

وقد قدر كل من الأثر المطلق والأثر النسبي للأزمة فى صورة إرتفاع في قيمة الواردات بحوالى ٢٦٧١.٩ مليون جنيه ، ٣٠.٢٨% على الترتيب .

هذا وبمقارنة مؤشرات فترة ما بعد الأزمة بنظيرتها قبل الأزمة يتبين أن الرقم القياسي التجميعي لقيمة الواردات بلغ نحو ٩٧.٠٦% مما كان عليه ما قبل الأزمة ، ونحو ٧٤.٥% من نظيره فى فترة الأزمة الأمر الذي يشير إلى أنخفاض اسعار الواردات فى فترة ما بعد الأزمة ومن ثم إنخفضت قيمة فاتورة الواردات . بالإضافة إلى أن فترة ما بعد الأزمة هى أكثر الفترات إستقراراً طبقاً لقيمة معامل الإختلاف الواردة بنفس الجدول مما يشير إلى قدرة الإقتصاد القومى على إستيعاب الأثر المتراكم لكل من تغير أسعار الواردات المصرية من القمح وكمياتها خلال فترة الأزمة العالمية وخاصة الشق المتعلق بالأزمة المالية .

وفيما يتعلق بالأثر المطلق لفترة ما بعد الأزمة فقد قدر بنحو ٢٥٩.٧ مليون جنيه بما يعادل نحو ٢.٠٤% مما كان عليه فى فترة ما قبل الأزمة (الأثر النسبي)

ب- أثر الأزمة الإقتصادية العالمية على الصادرات المصرية من الأرز

١- تطور سعر التصدير للأرز خلال الفترة من يناير ٢٠٠٧ إلى ديسمبر ٢٠٠٩

بدراسة بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق والشكل البياني رقم (٢) يتبين أن سعر الصادرات من الأرز خلال الفترة من يناير ٢٠٠٧ إلى ديسمبر ٢٠٠٧ قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٨٥٦.٨٧ جنيهاً للطن فى شهر نوفمبر وحد أقصي بلغ نحو ٢٣٥١.٥٧ جنيهاً فى شهر ديسمبر بمتوسط شهري بلغ حوالى ١٨٩٣.٢ جنيهاً خلال الفترة المشار إليها ، كما يتبين من مؤشرات الجدول رقم (٢) أن سعر التصدير خلال هذه الفترة قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً بزيادة قدرها نحو ١٣٤ جنيها للطن بنسبة ٧.٠٨% من متوسطه الشهري خلال تلك الفترة .

وبالنسبة لسعر التصدير لطن الأرز خلال الفترة من يناير ٢٠٠٨ وحتى ديسمبر ٢٠٠٨ بين حد أدنى بلغ نحو ٧٢٤.٦٣ جنيهاً فى شهر يوليو وحد أقصي بلغ حوالى ٣٥٦٦.٦٦ جنيهاً فى شهر أكتوبر بمتوسط شهري بلغ نحو٢٢٧٧.٩٢ جنيهاً .

وتشير قيم الرقم القياسي البسيط والتى تعدت نسبة ١٠٠% فى كل شهور فترة الأزمة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة حيث وصلت إلى نحو ١٦٧.١٦% من نظيره خلال فترة ما قبل الأزمة الأمر الذي يعكس تأثير الأزمة الغذائية وما نتج عنه من تصاعد فى مستوى الأسعار العالمية للسلع الزراعية الغذائية ، كما يتضح من الجدول رقم (٢) بالبحث زيادة اسعار تصدير الأرز شهرياً بنحو ١٣٣.٩٤ جنيها للطن بما يعادل نحو ٥.٨٨% من متوسطه الشهري خلال هذه الفترة . ونظراً لما شهدته هذه الفترة من تصاعد مستمر فى الأسعار العالمية للأرز وإنعكاس ذلك على الأسعار المحلية فقد فرضت الدولة حظر على تصدير الأرز فى مارس ٢٠٠٨ [(1)] .

هذا وبدراسة سعر التصدير للأرز خلال الفترة من يناير ٢٠٠٩ وحتى ديسمبر ٢٠٠٩ فقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو٢٩٤٢.٨٥ جنيهاً للطن فى شهر يناير وحد أقصي بلغ نحو ٤٩٩٨.٣ جنيهاً فى شهر مارس بمتوسط شهري بلغ نحو ٣٨٠٤.٥٩ جنيهاً ، كما تعكس قيمة الرقم القياسي البسيط للسعر حدوث إرتفاع ملحوظ فى أسعار التصدير مقارنة بفترتى الأزمة وما قبلها حيث إرتفعت فى كل الشهور فترة ما بعد الأزمة مقارنة بنظيرتها قبل الأزمة الأمر الذي يعكس إستمرار إرتفاع أسعار تصدير الأرز ، وقد قدرت الزيادة الشهرية لسعر تصدير الطن الأرز خلال هذه الفترة بنحو ٠.١٤١ جنيها للطن بنسبة ٠.٠٠٤% من متوسطه الشهري .

جدول رقم (٢): أثر الأزمة الإقتصادية العالمية على الصادرات المصرية من محصول الأرز

الفترة	المتغير	المتوسط	معامل الإختلاف	الرقم القياسي التجميعي	الأثر المطلق	الأثر النسبي	ANOVA ANALYSIS
قبل الأزمة	كمية الصادرات	93.62	25.01	١٠٠	-----	----	
أثناء الأزمة		28.6	183.94	٣٠.٥٤	(٧٨٠.٢٩)	%٦٩.٤٥	(10.64)**
بعد الأزمة		40.77	66.06	٤٣.٤٥	(٦٣٥.٢٣)	%٥٦.٥٤	
قبل الأزمة	سعر التصدير	١٨٩٣.٢	٢٠.٥٤	١٠٠	---	---	
أثناء الأزمة		٢٢٧٧.٩٢	٥٦.٧٧	١٢٠.٣٢	٣٨٤.٧٢	٢٠.٣٢	(10.46)**

(١) الوقائع المصرية ، قرار وزير التجارة رقم ٧١٨ لسنة ٢٠٠٧ بفرض رسم صادرات على الأرز بكافة أنواعه الخاضعة للبنود الجمركية بواقع ٢٠٠ جنيه للطن ، عدد ٢١٤ .

بعد الأزمة		٣٨٠٤.٥٩	٣٤.٢٢	٢٠٠.٩٦	١٩١١.٣	١٠٠.٩٥	
قبل الأزمة	قيمة الصادرات	178.43	32.26	١٠٠	----	----	
أثناء الأزمة		74.12	182.12	٤١.٥٤	(١٢٥١.٨)	٥٨.٤٦%	(3.47)*
بعد الأزمة		175.57	69.88	٩٨.٣٤	(٣٥.٤)	١.٦٥%	

المصدر : حسبت من : بيانات الجداول رقم ٣ بالملحق

٢- أثر الأزمة على سعر الصادرات المصرية من الأرز

يتضح من دراسة مؤشرات المعادلة الواردة بالجدول رقم (١) بالملحق معنوية النموذج المقدر بإستخدام المتغيرات الصورية عند مستوي معنوية ١% ، كما تعكس قيمة (F) لتحليل التباين (ANOVA) والمقدرة بنحو ١٠.٤٦ وجود إختلافات جوهرية بين متوسطات الأسعار خلال فترات الدراسة يمكن إرجاعها إلى الأزمة الإقتصادية العالمية وما شهدته من أزمة غذائية وأزمة فى الطاقة وإنتهت بالأزمة المالية .

ولتحديد مقدار هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة إنحدار لكل فترة على حده وحساب مجموعة من المقاييس الإحصائية كما هو موضح بالجدول رقم (٢) حيث يتبين تناقص مقدار الزيادة الشهرية فى سعر التصدير فى فترة الأزمة عنه فى فترة ما قبل الأزمة وقد يعزي ذلك إلى ما سبق الإشارة إليه من إرتفاع الأسعار العالمية الذي صاحب الأزمة العالمية والذي بلغ ذروته فى عام الأزمة إلى أن وقعت الأزمة المالية والإتجاه نحو الإهتمام بعلاج أثارها مما أدي إلي ندرة راس المال ومن ثم إنخفاض الطلب على الأرز حيث إرتفع متوسط السعر من نحو ١٨٩٣.٢ جنيهاً للطن قبل الأزمة إلى نحو ٢٢٧٧.٩٢ جنيهاً للطن بعد الأزمة بنسبة ١٢٠.٣٢% ، كما تشير قيمة معامل الإختلاف إلى عدم إستقرار أسعار التصدير خلال فترة الأزمة مقارنة بنظيرتها قبل الأزمة الأمر الذي يؤكد تأثير الأزمة العالمية على أسعارصادرات الأرز .

وقد قدر الأثر المطلق للأزمة بزيادة فى سعر التصدير بحوالى ٣٨٤.٧٢ جنيهاً للطن ، والأثر النسبي بنحو ٢٠.٣٢% .

هذا وبمقارنة مؤشرات فترة ما قبل الأزمة بنظيرتها بعد الأزمة يتبين إستمرار إرتفاع أسعار التصدير حيث بلغ الرقم القياسي لسعر التصدير نحو ٢٠٠.٩٦% مقارنة بفترة ما قبل الأزمة . بالإضافة إلى أن فترة ما بعد الأزمة كانت أقل إستقراراً مقارنة بفترة ما قبل الأزمة وأكثر إستقراراً مقارنة بفترة الأزمة طبقاً لقيم معامل الإحتلاف الواردة بالجدول السابق .

وقدر كلاً من الأثر المطلق والأثر النسبي لفترة ما بعد الأزمة بنحو ١٩١١.٣ جنيهاً ونحو ١٠٠.٩٦% مما كان عليه فى فترة ما قبل الأزمة .

٣- اثر الأزمة الإقتصادية العالمية على كمية الصادرات المصرية من الأرز

تشير قيمة (F) لإختبار تحليل التباين (ANOVA) والبالغة نحو ١٠.٦٤ إلى وجود فروق حقيقية أو جوهرية بين متوسطات الكميات المصدرة من الأرز المصري خلال فترات الدراسة الأمر الذي يعكس تأثير الأزمة العالمية على كمية الصادرات المصرية من الأرز وقد تأكدت معنوية تلك الفروق إحصائياً عند مستوي معنوية ١% . كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) الأثر السلبي للأزمة الإقتصادية على كمية الصادرات من الأرز حيث إنخفض متوسطها الشهري من نحو ٩٣.٦٢ ألف طن قبل وقوع الأزمة إلى نحو ٢٨.٦ ألف طن اثناء الأزمة بما يعادل نحو ٣٠.٥٤% ، كما قدر الرقم القياسي التجميعى للكمية المصدرة فى فترة الأزمة نحو ٣٠.٥٤% من نظيره قبل الأزمة . كما تشير قيمة معامل الإختلاف الواردة إلى عدم إستقرار كمية الصادرات الشهرية من الأرز فى فترة الأزمة مقارنة بنظيرتها قبل الأزمة .

وقد قدر الأثر المطلق للأزمة بنحو ٧٨٠.٢٩ ألف طن ، والأثر النسبي بنحو ٦٩.٤٥% مما كان عليه فى فترة ما قبل الأزمة .

ولدراسة تاثير تلك الأزمة وقرار حظر التصدير فقد تبين إستمرار تأثير الأزمة على الكمية المصدرة من الأرز حيث بلغ المتوسط الشهري فى فترة ما بعد الأزمة نحو ٤٠.٧٧ ألف طن بما يعادل نحو ٤٣.٤٥% من نظيره قبل الأزمة ، كما بلغ الرقم القياسي التجميعي لكمية الصادرات فى فترة ما بعد الأزمة بنحو ٤٣.٤٥% مقارنة بنظيرتها قبل الأزمة . وقدر الأثر المطلق للأزمة بنحو ٦٣٥.٢٣ ألف طن والأثر النسبي بنحو ٥٦.٥٥% إلا أن فترة ما بعد الأزمة قد شهدت تحسن فى الكمية المصدرة ، وتشير قيمة معامل الإختلاف إلى إستقرار الكميات المصدرة بعد الأزمة مقارنة بفترة الأزمة .

٤- أثر الأزمة الإقتصادية العالمية على قيمة الصادرات من الأرز

تشير قيمة (F) الخاصة بتحليل التباين (ANOVA) والتي بلغت قيمتها ٣.٤٧ إلى وجود فروق معنوية بين متوسطات قيم الصادرات المصرية من الأرز خلال فترات الدراسة الثلاث وقد تأكدت معنويتها عند مستوي ٥% الأمر الذي يعكس وجود أثر للأزمة الإقتصادية العالمية وقرار حظر تصدير الأرز على قيمة صادرات الأرز المصري .

ولتحديد مقدار هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة إنحدار لكل فترة على حده وحساب مجموعة من المقاييس الإحصائية حيث يتبين من دراسة الجدول رقم (٢) أن الأزمة العالمية قد أدت إلى إنخفاض مستمر بل وتزايد فى فترة الأزمة فى قيمة الصادرات الشهرية الأمر الذي يعكس الأثر السلبي للأزمة العالمية على قيمة الصادرات المصرية من الأرز ، مما أدى إلى إنخفاض المتوسط الشهري لقيمة الصادرات من نحو ١٧٨.٤٣ مليون جنيه قبل الأزمة إلى نحو ٧٤.١٢ مليون جنيه خلال فترة الأزمة بما يعادل نحو ٤١.٥٤% مما كان عليه قبل الأزمة . وقد قدر الرقم القياسي التجميعى لقيمة الصادرات بنحو ٤١.٥٤% مما كان عليه قبل الأزمة . وتشير قيمة معامل الإختلاف إلى عدم إستقرار قيمة الصادرات المصرية من الأرز خلال فترة الأزمة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة الأمر الذي يؤكد تأثير الأزمة العالمية على قيم الصادرات المصرية من الأرز .

هذا وقد قدر الأثر المطلق للأزمة فى صورة إنخفاض لقيمة الصادرات بلغ حوالى ١٢٥١.٨ مليون جنيه ، فى حين بلغ الأثر النسبي نحو ٥٨.٤٦% .

هذا وبمقارنة مؤشرات فترتى ما قبل الأزمة وما بعدها تبين أن الرقم القياسي التجميعي لقيمة الصادرات بلغ نحو ٩٨.٣٤% مقارنة بفترة ما قبل الأزمة . بالإضافة إلى أن فترة ما بعد الأزمة قد شهدت إستقراراً مقارنة بفترة الأزمة ولكنها لازالت أقل إستقراراً من نظيراتها قبل الأزمة . وقدر الأثر المطلق لفترة ما بعد الأزمة بنحو ٣٥.٤ مليون جنيه بما يعادل نحو ١.٦٦% مما كان عليه فى فترة ما قبل الأزمة (الأثر النسبي) .

جـ - أثر الأزمة الإقتصادية العالمية على الواردات من الذرة الشامية

١- تطور سعر الواردات من الذرة الشامية خلال الفترة من يناير ٢٠٠٧ إلى ديسمبر ٢٠٠٩

توضح مؤشرات الجدول رقم (٤) بالملحق والشكل البياني رقم (٣) أن سعر الواردات من الذرة الشامية قد تراوح خلال الفترة من يناير ٢٠٠٧ إلى ديسمبر ٢٠٠٧ بين حد أدنى بلغ نحو 1037.15 جنيهاً للطن فى شهر فبراير وحد أقصي بلغ نحو 1350.29 جنيهاً فى شهر ديسمبر بمتوسط شهري بلغ حوالى 1176.96 جنيهاً خلال تلك الفترة ، كما يتبين من مؤشرات الجدول رقم (3) بالبحث تزايد سعر الواردات شهرياً بنحو 11.61 جنيها للطن بما يعادل نحو 0.99% من متوسطه الشهري خلال تلك الفترة الأمر الذي يعزي إلى ما شهدته هذه الفترة من أزمة فى الطاقة والإتجاه نحو إستخدام الذرة الشامية فى إنتاج الوقود الحيوي وما نتج عنه من تصاعد فى مستوى الأسعار العالمية للذرة الشامية .

أما سعر الواردات خلال الفترة من يناير ٢٠٠٨ وحتى ديسمبر ٢٠٠٨ فقد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 714.75 جنيهاً فى شهر يوليو وحد أقصي بلغ حوالى 4029.38 جنيهاً فى شهر أكتوبر بمتوسط شهري بلغ نحو 2099.36 جنيهاً خلال تلك الفترة ، وتعكس نتائج الرقم القياسي البسيط لسعر الواردات الأثر الملحوظ للأزمة العالمية متمثلة فى ازمة الطاقة حيث وصل الرقم القياسي إلى قرابه أربع أمثال نظيره فى هذه الفترة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة ، كما تبين من دراسة الجدول رقم (3) بالبحث أن سعر الواردات من الذرة الشامية يتناقص شهرياً خلال فترة الأزمة بنحو 97.35 جنيهاً بما يعادل نحو 4.64% من متوسطه الشهري والسابق الإشارة إليه الأمر الذي يعكس أثر الأزمة المالية والتى بلغت ذروتها فى سبتمبر من هذه الفترة وما نتج عنها من ندرة فى رأس المال نتيجة إتجاه إهتمام العالم لمعالجة الأزمة المالية الأمر الذي أدى ندرة راس المال ومن ثم إنخفاض الطلب على الغذاء نتيجة إنخفاض القوة الشرائية .

جدول رقم (٣): أثر الأزمة الإقتصادية العالمية على الواردات المصرية من الذرة الشامية

الفترة	المتغير	المتوسط	معامل الإختلاف	الرقم القياسي التجميعي	الأثر المطلق	الأثر النسبي	ANOVA ANALYSIS
قبل الأزمة	كمية الواردات	374.48	69.43	١٠٠	-----	----	
أثناء الأزمة		248.73	162.26	٦٦.٤٢	(١٥٠٩.١)	%٣٣.٥٨	(10.76)**
بعد الأزمة		168.17	70.97	٤٤.٩١	(٢٤٧٥.٨)	%٥٥.٠٩	
قبل الأزمة	سعر الواردات	1176.96	7.01	100	----	----	٤
أثناء الأزمة		2099.36	38.99	150.74	922.4	78.37	(13.15)**

بعد الأزمة		2492.72	30.33	191.14	1315.76	111.79	
قبل الأزمة	قيمة الواردات	440.58	84.23	١٠٠	----	----	٤
أثناء الأزمة		441.1	113.15	١٠٠.١٢	٦.٢	%٠.١٢	$(1.88)^{N.S}$
بعد الأزمة		378.17	72.18	٨٥.٨٣	(٧٤٩)	%١٤.١٧	

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (٤) بالملحق

هذا وبدراسة سعر الورادات خلال الفترة من يناير ٢٠٠٩ وحتى ديسمبر ٢٠٠٩ توضح مؤشرات الجدول رقم (٤) بالملحق أنه تراوح بين حد أدنى بلغ نحو1440.33 جنيهاً فى شهر يناير وحد أقصي بلغ نحو 3884.26 جنيهاً فى شهر مارس بمتوسط شهري بلغ نحو 2492.72 جنيهاً خلال هذه الفترة ، وبمقارنة أسعار الواردات خلال هذه الفترة (فترة ما بعد الأزمة) بنظيرتها قبل الأزمة يتبين إستمرار تأثير الأزمة بل وتزايد حدة تأثيرها حيث تعدت قيمة الرقم القياسي البسيط للسعر نسبة ١٠٠% فى جميع شهور هذه الفترة ، كما يتبين من دراسة الجدول رقم (3) بالبحث أن سعر الواردات ينخفض شهرياً بنحو 78.37 جنيهاً بنسبة 3.13% من متوسطه الشهري .

٢- أثر الأزمة الإقتصادية العالمية على سعر الواردات المصرية من الذرة الشامية

يعتبر محصول الذرة الشامية هو أكثر محاصيل الحبوب تأثراً بالأزمة العالمية وخاصة الأزمة الغذائية حيث يعتمد إنتاج الوقود الحيوي بصفة رئيسية على الذرة الشامية والتى بلغت نسبة مساهمته فى عام ٢٠٠٨ نحو ٥٠.١% من إجمالي إنتاج الإيثانول عالمياً ، حيث يتضح من دراسة المعادلة الواردة بالجدول رقم (١) بالملحق يتبين معنوية النموذج المقدر عند مستوي معنوية ١% كما تعكس قيمة (F) لتحليل التباين (ANOVA) والبالغة نحو 11.15 وجود فروق حقيقية بين متوسطات أسعار الواردات خلال فترات الدراسة الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير للأزمة العالمية على سعر الواردات المصرية من الذرة الشامية .

ولتحديد مقدار هذا الأثر فقد تم تقدير معادلة إنحدار لكل فترة على حده وحساب مجموعة من المقاييس الإحصائية كما هو موضح بالجدول رقم (٣) حيث تبين تناقص معدل التغير الشهري فى سعر واردات الذرة الشامية خلال فترات الدراسة بل وتحوله من زيادة فى الفترة الأولي إلى إنخفاض فى الفترتين الثانية والثالثة ويعزي ذلك إلى أن إرتفاع الأسعار الذي صاحب الأزمة فى بدايتها من خلال الأزمة الغذائية والتى كان سببها الرئيسى بالنسبة للذرة الشامية هو إستخدامه فى إنتاج الإيثانول والتى بلغت ذروتها مع بداية الفترة الثانية (شهر يناير) حيث أدت إلى إرتفاع متوسط أسعار واردات الذرة الشامية من نحو 1176.96 جنيها للطن قبل الأزمة إلى نحو 2099.36 جنيهاً أثناء الأزمة بما يعادل نحو 178.37% . كذلك عدم إستقرار أسعار الورادات خلال فترة الأزمة مقارنة بنظيرتها قبل الأزمة من خلال قيمة معامل الإختلاف .

وقد قدر الأثر المطلق للأزمة فى صورة إرتفاع لسعر الواردات بلغ حوالى 922.4 جنيهاً للطن، والأثر النسبي بنحو 78.37% .

هذا وبمقارنة مؤشرات فترة ما قبل الأزمة بنظيرتها بعد الأزمة لتحديد مدى إستمرار تأثير الأزمة من عدمه يتبين إستمرار تأثير الأزمة بل وتزايده خلال فترة ما بعد الأزمة حيث إرتفع سعر الواردات للطن إلى نحو 2492.72 برقم قياسي بلغ نحو 211.79% مقارنة بفترة ما قبل الأزمة . وهذا أمر منطقي حيث إرتفعت نسبة مساهمة محصول الذرة الشامية فى إنتاج الإيثانول وتعدت نسبة ٥٠% مما أنعكس على المتاح عالمياً للغذاء ومن ثم إرتفعت أسعار الواردات ، بالإضافة إلى أن فترة ما بعد الأزمة كانت أقل إستقراراً مقارنة بنظيرتها قبل الأزمة وأكثر إستقراراً مقارنة بفترة الأزمة طبقاً لقيم معامل الإختلاف الواردة بنفس الجدول .

وقدر الأثر المطلق لفترة ما بعد الأزمة بنحو 1315.76 جنيهاً بنسبة بلغت نحو 111.79% مما كان عليه فى فترة ما قبل الأزمة (الأثر النسبي) .

٣- أثر الأزمة الإقتصادية العالمية على كمية الواردات من الذرة الشامية .

تشير قيمة (F) لإختبار تحليل التباين (ANOVA) والبالغة نحو ١٠.٧٦ إلى وجود فروق حقيقية أو جوهرية بين متوسطات الكميات المستوردة من الذرة الشامية خلال فترات الدراسة الأمر الذي يعكس تأثير الأزمة العالمية على كمية الواردات المصرية من الذرة الشامية وقد تأكدت معنوية تلك الفروق إحصائياً عند مستوي معنوية ١% . كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٣) الأثر السلبي للأزمة الإقتصادية العالمية على كمية الواردات من الذرة الشامية حيث إنخفض المتوسط الشهري للكمية المستوردة من نحو ٣٧٤.٤٨ ألف طن فى الفترة الأولي (ما قبل الأزمة) إلى نحو ٢٤٨.٧٣ ألف طن فى الفترة الثانية (فترة الأزمة) بنسبة 66.42% . كما قدر الرقم القياسي التجميعى للكمية المستوردة فى فترة الأزمة بنحو ٦٦.٤٢% من نظيره

قبل الأزمة وهذه نتيجة منطقية حيث أدت الأزمة الإقتصادية العالمية متمثلة فى (الأزمة الغذائية نتيجة الإتجاه نحو إنتاج الوقود الحيوي كبديل للطاقة) إلى إنخفاض الكمية المتاحة للغذاء عالمياً بعد إستقطاع ما يخصص لإنتاج الإيثانول المستخدم ، مما نتج عنه إرتفاع أسعار الواردات والذي بلغ أقصاه فى بداية فترة الأزمة . وتشير قيمة معامل الإختلاف الواردة بذات الجدول إلى عدم إستقرار كمية الواردات الشهرية من الذرة الشامية فى فترة الأزمة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة .

وقد قدر الأثر المطلق للأزمة الإقتصادية فى صورة إنخفاض فى كمية الواردات بنحو ١٥٠٩.١ ألف طن بنسبة بلغت نحو ٣٣.٥٨% مما كان عليه قبل الأزمة (وهو ما يطلق عليه الأثر النسبي)

كما يتبين من مؤشرات الجدول المذكور إستمرار تأثير الازمة المالية على الواردات من الذرة الشامية فى فترة ما بعد الأزمة حيث إنخفض المتوسط الشهري إلى نحو ١٦٨.١٧ ألف طن بنسبة ٤٤.٩١% ، كما بلغ الرقم القياسي التجميعي لكمية الورادات فى فترة ما بعد الأزمة نحو ٤٤.٩١% مقارنة بنظيرتها قبل الأزمة . وقدر الأثر المطلق للأزمة بنحو ٢٤٧٥.٨ ألف طن والأثر النسبي بنحو ٥٥.٠٩% إلا أن قيمة معامل الإختلاف تعكس إستقرار الكميات المستوردة خلال فترة ما بعد الأزمة مقارنة بفترة الأزمة .

٤- أثر الأزمة الإقتصادية العالمية على قيمة الواردات من الذرة الشامية

تشير قيمة (F) والخاصة بتحليل التباين والواردة بالجدول رقم (٣) إلى عدم معنوية الفروق بين متوسطات قيم الواردات المصرية من الذرة الشامية مما يعنى ثباتها النسبي إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود تأثير للأزمة الإقتصادية العالمية على الورادات من الذرة الشامية حيث أن تأثير الأزمة على قيمة الواردات هو محصلة لتأثيرها على سعر الواردات من جهة وعلى كمية الورادات من جهة أخري حيث تشير بيانات الجدول رقم (٤) بالملحق إلى أن الأزمة قد أدت إلى إنخفاض الكميات المستوردة فى فترة الأزمة وما بعدها إلى نحو ٢٠% وفى نفس الوقت إرتفعت الأسعار لتصل إلى اكثر من أربعة امثالها قبل الأزمة (٨٠%) وبالتالي تكون محصلة التأثير الثبات فى القيمة .

وقد قدر الأثر المطلق للأزمة فى صورة إرتفاع فى قيمة الواردات بلغ حوالي 6.2 مليون جنيها والأثر النسبي نحو 0.12% وهى نسبة بسيطة تؤكد النتيجة السابقة . ، كما تبين عدم إستقرار قيمة الواردات من الذرة الشامية خلال فترة الأزمة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة الأمر الذي يؤكد تأثير الأزمة على قيم الواردات .

هذا وبمقارنة مؤشرات فترة ما قبل الأزمة وما بعدها يتبين أن الرقم القياسي التجميعي لقيمة الورادات بلغ نحو 85.83% مقارنة بفترة ما قبل الأزمة . بالإضافة إلى أن فترة ما بعد الأزمة هى أكثر الفترات إستقراراً طبقاً لقيم معامل الإختلاف الواردة بالجدول السابق .

وقدر الأثر المطلق لفترة ما بعد الأزمة بنحو ٧٤٩ مليون جنيه (فى صورة إنخفاض لقيمة الواردات) بما يعادل نحو 14.17% مما كان عليه فى فترة ما قبل الأزمة (الأثر النسبي) الأمر الذي يرجع بصفة اساسية إلى الإنخفاض الشديد فى كمية الواردات .

مجموعة من المقترحات [1] والأليات يمكن أن تساعد فى مواجهة ما تبقي من أثار الأزمة المالية العالمية ومحاولة الحد من التعرض لمثل هذه الأزمات فى المستقبل منها :-

١- العمل على تطوير التمويل المؤسسي لتحقيق الربط المباشر بالسوق الحقيقية للسلع والخدمات وتقديم معايير أخلاقية فى التمويل إلى جانب معايير المراجعة .
٢- تحرير المعاملات من قيود الدولار وإعادة التفكير فى نظام سلة العملات وضروة توفير إحتياطى قوي يشكل حماية كافية للعملات العربية .
٣- تفعيل دور صندوق النقد العربي فى مجال التنسيق النقدي وإصدار عملة عربية موحدة
٤- تشديد الرقابة على المعاملات فى أسواق المال والنقد وخاصة ما يتعلق بالضمانات وكفايتها
٥- إصدار قوانين تساعد فى التغلب على أسباب وقوع الأزمة الراهنة ومنها على سبيل المثال :-
   - التوقف عن التعامل بالمشتقات المالية الوهمية
   - التوقف عن عملية التوريق
   - عمليات غسل الأموال الموجودة فى أسواق المال
٦- إعادة النظر فى سياسات الإستثمار العربية وتحويلها إلى إستثمارت داخلية أوبينية فى العديد من المجالات كالزراعة والصناعة وهو الجانب الأكثر أمناً .

(١) هذه المقترحات تم تجيعها وإعادة صياغتها من القراءات التى تمت اثناء إعداد هذا البحث

أهم التوصيات والمقترحات

فى ضوء النتائج التى توصل البحث يوصي بالأتي :-

١- التوسع فى إنتاج محاصيل الحبوب الغذائية وبصفة خاصة القمح والذرة الشامية وترشيد إستهلاكها لرفع نسب الإكتفاء الذاتي ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي من ناحية والحماية من التعرض للأزمات وما ينتج عنها من إرتفاع فى الأسعار العالمية .

٢- ضرورة الربط بين السياسات الإنتاجية والتصديرية لمحصول الأرز بما يساعد على إنتاج أرز وفق موصفات الجودة من ناحية ومراعاة مواعيد التصدير من ناحية أخري .

٣- إعادة هيكلة قطاع التجارة الخارجية وبصفة خاصة من ناحية التوزيع الجغرافي والذي يعتمد بشكل أساسي على دول الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي يقلل من الأثار الإقتصادية المحتملة لوقوع أي أزمة مستقبلاً .

المراجع

١- إبراهيم حسن إبراهيم كريم (دكتور) ، محمد غريب مهدي إبراهيم (دكتور) : أثر الأزمة المالية العالمية على إقتصاديات إنتاج أهم محاصيل الحبوب فى مصر (دراسة حالة لمحافظة الشرقية) ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ، المجلد ٢٠ ، العدد ٣ ، ٢٠١٠ .

٢- أرنى كلو : تأثير الأزمة الإقتصادية على التجارة والإستثمارات الخارجية والتشغيل فى مصر ، الغرفة التجارية الأمريكية بمصر ، منظمة العمل الدولية ، فبراير ٢٠١٠ .

٣- أسامة بدير (دكتور) ، سامى محمود (صحفي) : تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء فى مصر، الواقع والتحديات والأفاق المستقبلية ، مركز الأرض لحقوق الإنسان ، سلسلة الأرض والفلاح ، العدد ٤٨ ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٩ .

٤- المركز الإسلامي لتنمية التجارة : الأزمة الغذائية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وآفاق تنمية التجارة والاستثمار في القطاع الزراعي ، وزارة التجارة الخارجية للمملكة المغربية بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ، الدار البيضاء ١٨ يونيو ٢٠٠٩ .

٥- الوقائع المصرية ، قرار وزير التجارة رقم ٧١٨ لسنة ٢٠٠٧ بفرض رسم صادرات على الأرز بكافة أنواعه الخاضعة للبنود الجمركية بواقع ٢٠٠ جنيه للطن ، عدد ٢١٤ .

٦- حمدية محمود موسي (دكتور) وأخرون : الوضع الراهن لإنتاج الوقود الحيوي وأثره على واردات مصر من الذرة والسكر ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ، المجلد ٢٠ ، العدد ٢ ، ٢٠١٠

٧- عبد التواب عبد العزيز اليماني (دكتور) ، طارق توفيق الخطيب (دكتور) : الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على قطاع التجارة الخارجية المصرية – جوانب زراعية ، المؤتمر السابع عشر للإقتصاديين الزراعيين ، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعى ، ٢٠٠٩ .

٨- عبد القادر محمد عبد القادر (دكتور) : الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية (طبع – نشر – توزيع) الأسكندرية ، ١٩٩٨ .

٩- محسن أحمد الخضيري (دكتور) : إدارة الأزمات ، مكتبة مدبولي ، مصر ، ٢٠٠٢ .

١٠- مصطفي عبد ربه القبلاوي (دكتور) ، جمال محمد فيود (دكتور) : أثر أزمتى الغذاء والمالية الإقتصادية العالمية على أهم محاصيل الحبوب الإستيراداية والتصديرية المصرية ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ، المجلد ٢٠ ، العدد ٣ ، ٢٠١٠ .

11- Al Ghannam, Mohamed , The Financial Crisis , The Future of The Egyptian Economy , Munich Personal RePEc Archive (MPRA) , Paper No 15474, May 2009 .

12- Badi , H . Baltagi , Econometrics , Fourth Edition , Springer – Verlag , Berlin , Heidelberg , 2008 .

13- Alasrag, Hussien, Impact of The Global Financial Crisis on The Egyption Economy , Munich Personal RePEc Archive (MPRA) , Paper No 12604, January 2009 .

14- Joachim von Braun , Food And Financial Crisis Implications For Agriculture and Poor , International Food Policy Research Institute , Washington , D.C , December 2008 .
15- Nader habibi , The Impact of The Global Economic Crisis on Arab Countries , Crown Center For Middle East Studies , Middle East Brief , Brandeis University , No 40 , Descember 2009 .

الملاحق

جدول رقم (٢): تطور كميات وقيم واردات القمح خلال الفترة يناير ٢٠٠٧ وحتى ديسمبر ٢٠٠٩ .
الكمية بالألف طن ، القيمة بالمليون جنيه

السنوات	الشهور	٢٠٠٧	٢٠٠٨	الرقم القياسي	٢٠٠٩	الرقم القياسي
كمية الوارادات	يناير	614.7	128.8	20.95	228.4	37.15
	فبراير	390.5	101.6	26.02	154.3	39.51
	مارس	486.4	455.8	93.71	404.6	83.18
	أبريل	446.4	430.7	96.48	487.2	109.13
	مايو	234.6	136.2	58.05	163	69.48
	يونيو	163.1	142.4	87.31	85.2	52.24
	يوليو	272.1	216.4	79.53	147.6	54.24
	أغسطس	737.6	388.5	52.67	274.2	37.17
	سبتمبر	693.1	578.3	83.44	441.7	63.73
	أكتوبر	540.6	839.4	93.58	377.1	69.75
	نوفمبر	673.6	433.5	64.35	319.2	47.39
	ديسمبر	647.7	334.5	51.64	510.1	78.75
سعر الإستيراد	يناير	1237.19	5633.54	455.35	313٢.22	253.17
	فبراير	٢1175.4	4613.19	392.47	3017.٥	256.7
	مارس	1174.13	2328.21	198.29	2130.25	181.43
	أبريل	1394.26	1864.87	133.75	2369.8٧	169.97
	مايو	1219.9	2444.2	200.35	3401.2٣	١278.8
	يونيو	1201.10	3476.82	289.4	2745.30	228.56
	يوليو	1260.93	٣2392.3	189.72	2568.4٣	203.69
	أغسطس	1405.64	4347.23	309.27	3045.95	216.69
	سبتمبر	1673.64	2458.58	146.90	2031.24	121.36
	أكتوبر	1842.21	3959.87	214.95	3140.54	170.47
	نوفمبر	1814.28	2381.77	131.2٨	1743.73	96.11
	ديسمبر	١1807.0	٢2823.3	156.24	1422.27	١78.7
	يناير	760.5	725.6	95.41	715.4	94.07
	فبراير	459	468.7	102.11	465.6	101.43
	مارس	571.1	1061.2	185.81	861.9	150.92
	أبريل	622.4	803.2	129.05	1154.6	185.51
	مايو	286.2	332.9	116.31	554.4	193.71
	يونيو	195.9	495.1	252.73	233.9	119.4

قيمة الواردات	يوليو	343.1	517.7	150.89	379.1	110.49
	أغسطس	1036.8	1688.9	162.89	835.2	80.55
	سبتمبر	1160	1421.8	122.57	897.2	77.34
	أكتوبر	995.9	2003.3	201.15	1184.3	118.91
	نوفمبر	1222.1	1032.5	84.48	556.6	45.54
	ديسمبر	1170.4	944.4	80.69	725.5	61.98

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء ، المركز القومي للمعلومات ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٣): تطور كميات وقيم صادرات الأرز خلال الفترة يناير ٢٠٠٧ وحتى ديسمبر ٢٠٠٩ .

الكمية بالألف طن ، القيمة بالمليون جنيه

السنوات	الشهور	٢٠٠٧	٢٠٠٨	الرقم القياسي	٢٠٠٩	الرقم القياسي
كمية الصادرات	يناير	131.2	106.7	81.32	3.5	2.67
	فبراير	132.2	54.8	41.45	0	0
	مارس	106	160.5	151.41	58.9	55.56
	أبريل	65.05	2.8	4.30	78.9	121.29
	مايو	99.27	7	7.05	66.1	66.58
	يونيو	85.7	0.15	0.17	60.8	70.94
	يوليو	90.18	0.69	0.76	62.9	٥69.7
	أغسطس	97.25	4	4.11	42.5	43.70
	سبتمبر	55.03	0	0	22.9	41.61
	أكتوبر	84.13	3	3.56	24.1	28.64
	نوفمبر	74.34	0	0	11.5	٧15.4
	ديسمبر	103.08	3.5	3.39	56.1	54.42
سعر التصدير	يناير	1923.78	2334.58	121.35	2942.85	152.97
	فبراير	1582.45	2671.53	168.82	0	0
	مارس	2040.56	2656.69	130.19	4998.30	244.94
	أبريل	1884.70	2928.57	155.38	4659.06	247.20
	مايو	2096.30	3342.85	159.46	4549.16	١217.0
	يونيو	1661.61	2666.66	160.48	3797.69	228.55
	يوليو	2119.09	724.63	34.19	4216.21	198.96
	أغسطس	2123.39	3500	164.83	4176.47	196.68
	سبتمبر	1944.39	0	0	4061.13	208.86
	أكتوبر	2133.60	3566.66	167.16	4294.60	201.28
	نوفمبر	856.87	0	0	4121.73	481.02
	ديسمبر	2351.57	2942.85	125.14	3837.79	163.20
قيمة الصادرات	يناير	252.4	249.1	98.69	10.3	4.08
	فبراير	209.2	146.4	69.98	0	0
	مارس	216.3	426.4	197.13	294.4	136.10
	أبريل	122.6	8.2	٩6.6	367.6	299.83
	مايو	208.1	23.4	11.24	300.7	144.49
	يونيو	142.4	0.4	0.28	230.9	162.14
	يوليو	191.1	0.5	0.26	265.2	138.77

	أغسطس	206.5	14	٨6.7	177.5	85.95
	سبتمبر	107	0	0	93	86.91
	أكتوبر	179.5	10.7	5.96	103.5	57.66
	نوفمبر	63.7	0	0	47.4	74.41
	ديسمبر	242.4	10.3	٥4.2	215.3	88.82

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء ، المركز القومي للمعلومات ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (4): تطور كميات وقيم واردات الذرة الشامية خلال الفترة يناير ٢٠٠٧ وحتى ديسمبر 2009 .
الكمية بالألف طن ، القيمة بالمليون جنيه

السنوات	الشهور	٢٠٠٧	٢٠٠٨	الرقم القياسي	٢٠٠٩	الرقم القياسي
كمية الواردات	يناير	305.7	102.1	33.39	264.8	86.62
	فبراير	296.1	167.1	56.43	124.8	42.14
	مارس	378.2	734.8	194.28	85.2	22.52
	أبريل	481.6	156	32.39	145.6	30.23
	مايو	334.7	192	57.36	110.6	33.04
	يونيو	314.5	187.5	59.61	138.2	43.94
	يوليو	434.3	242.6	55.86	133.6	30.76
	أغسطس	348.1	300.9	86.44	150.5	43.23
	سبتمبر	500.2	279.6	55.89	100.7	20.13
	أكتوبر	404.2	188.3	46.58	224.2	55.46
	نوفمبر	387.6	227.3	58.64	233.3	60.19
	ديسمبر	308.6	206.5	66.91	306.5	٢99.3
سعر الإستيراد /	يناير	1123.32	4029.38	358.70	1440.33	128.22
	فبراير	1037.15	1790.54	172.64	0	0
	مارس	1192.75	714.75	59.92	2997.65	251.32
	أبريل	1132.47	2494.87	220.30	2962.91	261.63
	مايو	1195.69	2726.04	227.98	3884.26	324.85
	يونيو	1188.87	2528	212.63	١3162.8	266.03
	يوليو	1252.59	٧2025.9	161.74	٧2965.5	236.75
	أغسطس	1183.5	2289.79	193.46	2496.34	210.91
	سبتمبر	1144.74	0	0	2429.99	212.27
	أكتوبر	1239.48	1749.33	141.13	1643.17	132.5
	نوفمبر	1082.5	0	0	1779.25	164.35
	ديسمبر	1350.29	1537.04	113.83	٨1568.6	116.17
قيمة الواردات	يناير	343.4	411.4	119.80	381.4	111.06
	فبراير	307.1	299.2	97.42	322.2	104.9
	مارس	451.1	525.2	116.42	255.4	٢56.6
	أبريل	545.4	389.2	71.36	431.4	79.09
	مايو	400.2	523.4	130.78	429.6	107.34
	يونيو	373.9	474	126.77	437.1	116.90
	يوليو	544	491.5	٥90.3	396.2	72.83
	أغسطس	412	689	167.23	375.7	٩91.1
	سبتمبر	572.6	491.3	85.80	244.7	42.73
	أكتوبر	501	329.4	٥65.7	368.4	73.53
	نوفمبر	419.6	352.2	83.9	415.1	98.92
	ديسمبر	416.7	317.4	٧76.1	480.8	115.38

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء ، المركز القومي للمعلومات ، بيانات غير منشورة .

شكل بيانى رقم (١) تطور أسعار الواردات من القمح خلال الفترة من يناير ٢٠٠٧ إلى ديسمبر ٢٠٠٩

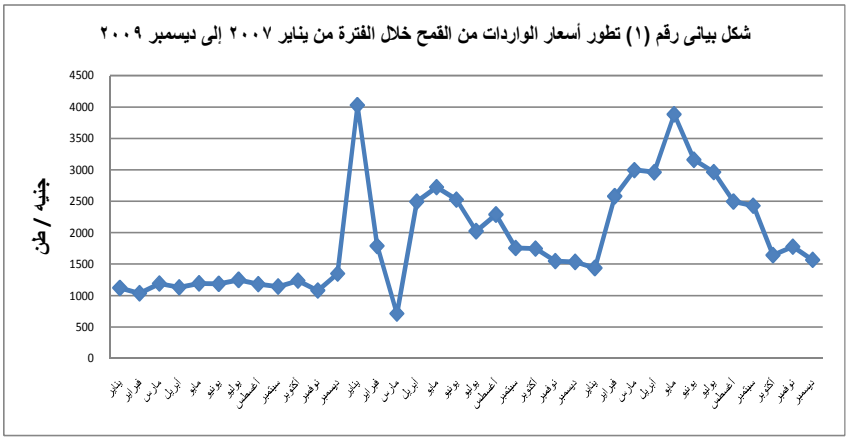

شكل بيانى رقم (٢) تطور أسعار الصادرات من الأرز خلال الفترة من يناير ٢٠٠٧ إلى ديسمبر ٢٠٠٩

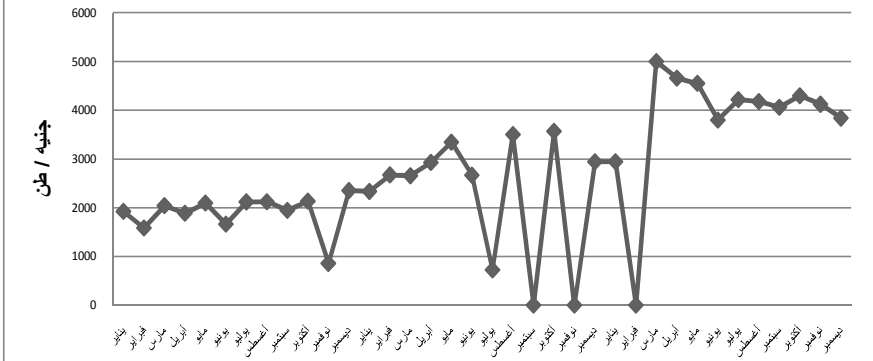

شكل بيانى رقم (٣) تطور أسعار الواردات من الذرة الشامية خلال الفترة من يناير ٢٠٠٧ إلى ديسمبر ٢٠٠٩

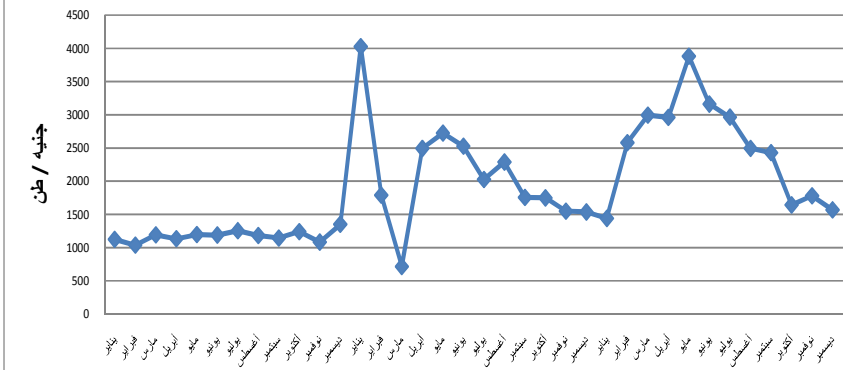

GLOBAL ECONOMIC CRISIS AND ITS EFFECTS ON FOREIGN TRADE OF THE MOST IMPORTANT CEREAL CROPS IN EGYPT

Shata, M. A. M.
Agric. Economics Dept., Almansoura University
E-mail: drshata@mans.edu.eg

ABSTRACT

The current global crisis is a complex crisis and the vehicle has been moved to the Egyptian economy from more than one channel of the foreign trade sector, the tourism sector, foreign investments, as well as the employment sector, and the Suez Canal, is the research problem that the world economy has been subjected to a state of instability as a result of of the financial crisis which peaked in mid-September 2008 quickly moved to most countries of the world, especially in light of the magnitude of the U.S. economy, which amounts to about $ 14 trillion and a foreign trade of about 10% of world trade and the resulting doubling of food prices in the world, reflecting the decline in the purchasing power of consumers, especially in light of synchronization between the financial crisis and the food crisis, and, considering that the United States of America and the countries of the EU main partners with Egypt's foreign trade has been affected by the Egyptian economy in this crisis, especially in the foreign trade of grains which have an impact on food security, Egyptian, and therefore The targeted research is an attempt to shed light on the global financial crisis and its effects on the foreign trade of grain and a range of solutions and proposals to reduce the effects of the crisis and try to avoid them in the future.

The study reached several conclusions, including

1 - decreased the average monthly amount imported from both wheat and maize of about 491.7, 374.48 thousand tons before the crisis to around 348.84, 248.73 thousand tons during the crisis on Altertibpma equivalent to about 70.94%, 66.42% than it was before the crisis. In addition to the instability of the amount of monthly imports of them.

2 - increased import price per ton of wheat and maize from about 1433.81, 1176.96 pounds before the crisis to about 3095.89, 2099.36 pounds after the crisis, respectively, equivalent to about 215.92%, 178.37%, respectively, and non-price instability imports during the crisis period compared to the period before crisis.

3- decreased the average monthly amount of rice exported from about 93.62 thousand tons before the crisis to nearly 28.6 thousand tons during the crisis, including the equivalent of about 30.54% in addition to the instability of the amount of monthly exports of rice during the crisis period compared with those before the crisis

The search is over a set of recommendations, including

- Expansion in the production of cereal crops, particularly wheat, corn, and the rationalization of consumption would help to achieve food security and lack of exposure to crises.
- reconstraction of the foreign trade sector, particularly in terms of geographical distribution, which depends on the countries of the European Union and the United States of America to help reduce the potential economic effects of the occurrence of any crisis in the future.

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد صلاح الدين الجندى — كلية الزراعة – جامعة المنصورة
أ.د / محمد امين مصيلحى — كلية الزراعة – جامعة الزقازيق

جدول رقم (١): معادلات الانحدار المتعدد باستخدام المتغيرات الصورية لتطور اسعار الواردات الصادرات من المحاصيل موضوع الدراسة خلال فترات الدراسة المختلفة

المحصول	المتغير	النموذج المقدر	R^2	F
محصول القمح	سعر الواردات	$p_i = 1008.63 + 65.41\ X_i + 4868.3\ D_2 + 4341.1\ D_3 - 215.74\ D_2X_i - 156.8\ D_3X_i$ $(2.31)^{*}\quad (1.1)\quad (4.07)^{**}\quad (2.32)^{*}\quad (-2.58)^{**}\quad (-1.87)^{*}$	0.597	$(8.89)^{**}$
	الفترة الأولي	$p_{i1} = 1008.63 + 65.41\ X_i$		
	الفترة الثانية	$p_{i2} = 5876.93 - 150.33\ X_i$		
	الفترة الثالثة	$p_{i1} = 5349.73 - 91.39\ X_i$		
محصول الأرز	سعر التصدير	$p_i = 2933.57+134.0X_i + 1737.29\ D_2 - 1047.38\ D_3 - 267.94\ D_2X_i - 133.86\ D_3X_i$ $(4.46)^{**}\quad (1.15)\quad (0.96)\quad (-0.33)\quad (-2.12)^{*}\quad (-0.99)$	0.475	$(5.24)^{**}$
	الفترة الأولي	$p_{i1} = 2933.57 + 134\ X_i$		
	الفترة الثانية	$p_{i2} = 4670.36 - 133.94\ X_i$		
	الفترة الثالثة	$p_{i1} = 1889.19 + .014\ X_i$		
محصول الذرة الشامية	سعر الواردات	$p_i = 1101.48+11.61X_i + 2798.88\ D_2 + 3771.25\ D_3 - 108.96\ D_2X_i - 89.64\ D_3X_i$ $(2.98)^{*}\quad (0.22)\quad (2.68)^{**}\quad (2.31)^{**}\quad (-1.49)\quad (-1.23)$	0.535	$(6.89)^{**}$
	الفترة الأولي	$p_{i1} = 1101.48 + 11.61\ X_i$		
	الفترة الثانية	$p_{i2} = 3900.36 - 97.35\ X_i$		
	الفترة الثالثة	$p_{i1} = 4872.73 - 78.03\ X_i$		

حيث أن P_i : سعر الوارادات أو الصادرات من المحصول موضوع الدراسة بالجنية للطن فى الشهر i

X : متغير الزمن (الشهور) ، i : 36 ..... 3 , 2 . 1

القيمة بين القوسين تشير إلى قيمة T المحسوبة ، * معنوي عند مستوى معنوية 5% . ** معنوي عند مستوى معنوية 1%

المصدر : حسبت من بيانات الجداول 4 , 3 , 2 بالملحق .